من غيري فيقسم في هذه الصور البينة بما ادعاه وحلف عليها طلبا للاستظهار والمراد بالمحلوف عليه
في الاولى قدم الجب وفي الثانية عدم الوطء وفي الثالثة عدم السلامة وفي الاخيرة ارادة طلاق غيره
واليمين التي تقع في غيرها اي غير المخصومة لغو اليمين كلا والله وبلى والله بلا قصد حلف بمن
المكروه بفتح الراء وهي اي لغو اليمين وعين المكروه غير منعقدة بين اذ لا يقصد بلغو اليمين تحقيق
شيء ونعم المكروه مرفوع عنه القلم وفي معنى اللغو ما لو حلف على شيء فسبق لسانه الى غيره
وظاهر كلامهم انه لا فرق بين جمعه كالله وبلى والله او افراد هما وهو ظاهر وقول الماوردي في الجمع
الاولى لغو والثانية منعقدة لانها استدراك مقصود منه يرد بان الغرض عدم القصد واليمين
المعقودة بالاختيار ان كانت على ماض وهي كاذبة اي تعمد الكذب بها هي اليمين
الغموس لانها تغمس صاحبها في الاثم او النار وهي من الكبائر والحلف لها بالله تعالى وباسم
من اسمائه المختصة به كالاله وخالق الخلق الا ان يريد غير اليمين فليس بيمين كما في الروضة
واصلها خلافا لما في المنهاج او صفة من صفاته الذاتية كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه او بطلاق
او عتق كقوله ان دخلت الدار فزوجتي طالق او فعبدي حر او فللّٰه عليّ بفتح اللام وهو
التزام قربة مالا وعبادة معلقة بما يريد حصوله كان كلمته او ان لم اكلمه او ان لم يكن
الامر كما قلت فعلي عتق او صوم وتخيير فيه اذا وجد المعلق عليه بين ما التزمه عملا بالتزامه
وكفارة يمين لخبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تكفي في نذر التبرر بالاتفاق فتعين
حمله على نذر اللجاج اما ما يستعمل في الله وفي غيره سواء كالنبي والموجود فليس بيمين لانه
وما يستعمل فيهما وصوبي الله اغلب كالرحيم والخالق فليس بيمين ان اراد به غيره تعالى وحروف
القسم وان لم تستعمل فحرف الله والتاء الفوقية خص بالله والواو نحو والله ومشاركة
ها التنبيه نحو ها الله ولو قال الله مثلا وضم او فتح او كسر وسكن فكناية ان نوى به اليمين
فيمين وكالا فلا والتي لا يمنع الانعقاد على انه لا حنث فيه في الحقيقة كما بينته في شرح الاصل وقول
او سكن من زيادتي والفاظ اليمين اي صيغتها الفعلية كاقسم او اقسمت او احلف او حلفت
او اعزم او عزمت بالله بقيد زدته بقولي ان لم يرد اخبارا ماضيا في صيغة الماضي او مستقبلا
في المضارع والا لا يكون يمينا وتجري بما ذكر او لي ما عداه ويوه فان لم يرد ذكر الله تعالى او صفة

فليس

فليس يمينا لفقد المحلوف به وينقطع حكم اليمين بانحلالها كأن وقت حلفه بعدة وانقضت او
بر في يمينه او حنث فيها او استحال البر كحلفه على شرب ماء هذا الكوز فانصبت بغير اختياره
وباستثناء بمشيئة الله او بعدها متصلا بالحلف ان نواه قبل فراغه منه لقوله والله لا فعلن
كذا ان شاء الله او ان لم يرد الله ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو
خير ثم ليكفر عن يمينه لظاهر خبر الصحيحين اني لا احلف على يمين فارى غيرها خيرا منها الا كفرت
عن يميني وأتيت الذي هو خير فان قدم الكفارة على الحنث جاز لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن
بن سمرة اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك فرأيت الذي هو خير رواه ابو
داود وغيره وكان الكفارة حق مالي يتعلق بسببين فجاز تقديمها على احدهما كزكاة الفطر
للصيام فلا يجوز تقديمها على الحنث لانه عباده بدنيه فلا يجوز تقديمها على وقت وجوبها
بغير حاجة كصوم رمضان وكان الحنث انما تحقق بعد الوجوب ولو حلف على التزوج على
زوجته او على تركه اي ترك التزوج عليها فتزوج فيهما وهي في عدة منه رجعية بر في الاولى
وحنث في الثانية لان الرجعية في حكم الزوجة ولو حلف لا يسكن او لا يساكن او لا يرتفق
او لا يلبس وهو هذه الصفات فاستدام حنث لان الاستدامة فيها تسمى سكنى ومساكنة
وركوبا ولبسا وكذا اكلا ما تقدم ذكره كفيام ومشاركه فلان بخلاف ما لا يتقدم عهده كالحلف
لا يتزوج او لا يتطيب او لا يطأ او لا يصلي وهو هذه الصفات فاستدام لا حنث لان الابتداء
فيها لا تسمى تزوجا وتطيبا الى اخره او حلف لا يأكل هذه التمرة وهي في فمه وبلعها او بعسكها
بريقه يأكل بعضها واخراجه متصلا في الحال لانه لم يأكلها ولو اخرجها ولم يمسكها فان لم يأكل
بعضها او اخرجه منفصلا في الحال حنث بالامساك او حلف لا يأكلها فاختلطت بتمر فأكله
الا تمرة او بعضها لم يحنث لجواز ان تكون هي المحلوف عليها والورع تحنيث نفسه فيكفر لاحتمال
انها غير المحلوف عليها او لا يأكل حنطة فأكل دقيقا او سويقا منها او عجينها او خبزها او لا
يأكل لحما فأكل البة او شحما او شحما عين ظهر وجب او لحما فأكل غير لحم النعم والصيد والجراد والطير
او لا يأكل رطبا فأكل مرا او لا يأكل لبنا فأكل زبدا او جبنا او لا يشرب سويقا فأكله او لا يأكل خبزا
فأذابه وشربه او لا يشرب شيئا فذاقه او لا يأكل ولا نسلم على تمر وهو في فمه ونوى غيره او

Copyright © King Saud University